استبق الحوثيون إخراج واشنطن جماعة «أنصار الله» من قوائم الإرهاب، باستهداف جديد لمطاري أبها وجدة بالطيران المسير، في الوقت الذي لا تزال المعارك مشتعلة على جبهة مأرب، التي يحاول الحوثيون السيطرة عليها، بهدف تقوية وضعهم على طاولة المفاوضات مع الحكومة اليمنية

حرب حوثية مفتوحة على السعودية

القوات الحكومية اليمنية تفتح جبهة في صعدة لتخفيف الضغط عن مأرب

أعلنت القوات الحكومية إحباط عدة هجمات للحوثيين في مأرب (فرانس برس)

عدن ـ **العربي الجديد**

رفع الحوثيون من منسوب ضغطهم على الرياض والحكومة اليمنية، إذ استهدفوا، للمرة الثانية في أقل من 24 ساعة، مطار أبها، فضلاً عن توسيع قصفهم لبطاول مطار جدة، بطائرتين مسيرتين. وفي ما يبدو أنه محاولة لتخفيف الضغط عن جبهات مأرب، حيث استطاع الجيش اليمني، مدعوماً بغارات من طيران التحالف، صد هجمات المسلحين الحوثيين، أعلنت القوات الحكومية تنفيذ هجوم «نوعي» استهدف مواقع وتحصينات الحوثيين في تلال الصماء شمالي مديرية باقم بمحافظة صعدة.

ويأتي تصعيد الحوثيين من هجماتهم ضد السعودية، من خلال الطائرات المسيرة والصواريخ البالستية، بالتزامن مع ضغوط من الأمم المتحدة، وأميركا والاتحاد الأوروبي لوقف الحرب. كما جاء قبل دخول قرار واشنطن شطب جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) من قوائم المنظمات الإرهابية حيز التنفيذ اليوم الثلاثاء. وكان الحوثيون قد أعلنوا، أمس الأول الأحد، أنهم استهدفوا مطار أبها السعودي بطائرتين مسيرتين، والجمعة، أعلنت جماعة «أنصار الله» استهداف مواقع عسكرية «حساسة» جنوبي السعودية، فيما أعلن التحالف تدمير «مسيّرة حوثية مفخخة، حاولت استهداف مطار أبها» جنوب غربي السعودية.

وأعلن الحوثيون، أمس الإثنين، تنفيذ هجوم على مطاري جدة وأبها السعوديّين بطائرتين مسيّرتين. وكتب المتحدث العسكري باسم «أنصار الله» يحيى سريع، في تغريدة، «بفضل الله وكرمه، سلاح الجو المسيّر ينفذ هجوماً جوياً على مطاري جدة وأبها الدوليين صباح اليوم (أمس) الإثنين، بطائرتي صماد 3 وقاصف كا 2. وكانت الإصابة دقيقة نتج عنها توقف المطارين لساعتين متتاليتين». وقال سريع إنّ «العمليات تأتي في إطار الرد المشروع على تصعيد العدوان العسكري وحصاره المتواصل على الشعب اليمني»، داعياً «المواطنين إلى الابتعاد عن المطارات والمواقع التي تستخدم لأغراض عسكرية».

وفي حين تحدث سريع عن طائرتين، فإن بيان التحالف، الذي تقوده السعودية، أشار إلى إسقاط طائرة واحدة. وقال المتحدث باسم قوات التحالف العميد الركن تركي المالكي، في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية (وأس)، إن «قوات التحالف المشتركة تمكنت صباح اليوم (الإثنين) من اعتراض وتدمير طائرة دون طيار مفخخة، أطلقتها المليشيا الحوثية الإرهابية، المدعومة من إيران، بطريقة معتادة ومتعمدة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية». وأضاف أن «محاولات المليشيا الحوثية الإرهابية الاعتداء على المدنيين والأعيان المدنية بطريقة متعمدة وممنهجة تمثل جرائم حرب». وأضاف أن «قيادة القوات المشتركة للتحالف تتخذ وتُنفذ الإجراءات العملياتية اللازمة لحماية المدنيين والأعيان المدنية وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية».

وعلى جبهة مأرب، تركزت هجمات الحوثيين، أمس الإثنين، على جبهات مدغل ورغوان غربي المحافظة، وتحديداً في محيط معسكر كوفل، بالتزامن مع معارك ضارية في جبل هيلان وصرواح. ويسعى الحوثيون للسيطرة على مأرب قبل الدخول في أي محادثات جديدة مع الحكومة اليمنية، خصوصاً في ظل ضغوط إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن للدفع باتجاه إنهاء النزاع، الذي تسبب باسوأ أزمة إنسانية في العالم. ومن شأن سيطرة الحوثيين على مأرب توجيه ضربة قوية إلى الحكومة، إذ يصبح شمال اليمن بكامله في أيديهم.

وقال مصدر عسكري في القوات الحكومية لـ«العربي الجديد»، إنّ القوات الحكومية المطارين لساعتين متتاليتين، وقال سريع المشتركة، أحبطت عدة هجمات حوثية، في جبهة مدغل والجدعان، بعد معارك أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الجانبين. وخسرت القوات الحكومية، عدداً من الضباط البارزين، على رأسهم العميد محمد العسودي، قائد «اللواء 203 مشاة ميكا» في الجيش الوطني، جراء قصف مدفعي للحوثيين، وفقاً للمصدر. ونعى الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، قائد الكتيبة الرابعة باللواء 141 التابع للجيش اليمني العقيد بندر القطيبي، الذي قتل «وهو يؤدي واجبه الوطني والبطولي في مواجهة المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران بمحافظة مأرب».

وقال مسؤولون عسكريون، لوكالة «فرانس برس»، إن الحوثيين دفعوا في الساعات الأخيرة بالمئات من عناصرهم نحو مديرية جبل مراد جنوب مأرب، وتمكّنوا من السيطرة على بعض المواقع لساعات قبل أن «يجبروا على التراجع بفعل الغارات الجوية». وأشاروا إلى أنه تم نصب كمين وقتل عدد من الحوثيين وأسر 18 في مديرية حريب جنوب مأرب، بينما دمّرت مقاتلات التحالف تعزيزات للحوثيين آتية من صنعاء، وقصفت مواقع تابعة لهم في مديرية مدغل شمالي مأرب.

وفي صرواح، دفعت جماعة الحوثيين بتعزيزات ضخمة لاستعادة المواقع التي خسرتها، أمس الأول الأحد، في جبهات الكسارة وهيلان، وسط استماتة للقوات الحكومية في الدفاع عن المكاسب النسبية التي تحققت على عدة اتجاهات. وعدداً من الوية الحماية الرئاسية القادمة من أبين بجبهات القتال. وبدات نيران المعارك تقترب أكثر من مخيمات النازحين في محيط صرواح، بعد سقوط عدة قذائف حوثية في محيط المخيم، وفقا لمصادر إغلامية. واتهمت الحكومة اليمنية الحوثيين بقصف مخيم الزور للنازحين في صرواح بصواريخ بالستي وعدد من صواريخ الكاتيوشا. وقال وزير الإعلام معمر الإرياني، في سلسلة تغريدات، إن جماعة الحوثيين «تستهدف بشكل متعمد مخيمات النازحين في مأرب، وآخرها مخيم الزور بصرواح الذي يضم 20 ألف نازح». وتقول الحكومة اليمنية إن محافظة مأرب تحتضن أكبر تجمع للنازحين على مستوى البلاد، وأن التصعيد الحوثي يشكل خطراً حقيقياً على حياتهم. ولم يصدر بعد أي تعليق من جماعة الحوثيين حول الاتهامات الحكومية.

وفي ما يبدو أنه محاولة للتخفيف عن جبهة مأرب، أعلن الجيش اليمني، أمس الإثنين، أنه نفّذ هجوماً «نوعياً» استهدف مواقع وتحصينات الحوثيين في تلال الصماء شمالي مديرية باقم بمحافظة صعدة. ونقلت وكالة «سبأ» الرسمية، عن العقيد في استخبارات اللواء التاسع مرمان الكمالي، قوله إنّ قوات الجيش الوطني نفّذت «عملية نوعية» استهدفت تعزيزات للحوثيين وتحصيناتهم في تلال الصماء، الواقعة على الخط الدولي بمديرية باقم، ما أسفر عن تدمير آليات عسكرية ومصرع 6 عناصر من الحوثيين. وأشار إلى أن «العملية جاءت بعد معلومات دقيقة رصدتها وحدة الاستخبارات العسكرية عن تجهيزات للمليشيا للالتفاف والتسلل على مواقع الجيش الوطني».

من جهة ثانية، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أمس الإثنين، إن زيارة المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، مارتن غريفيث، لطهران الأسبوع الماضي، كانت «جيدة»، معرباً عن أمله في أن تسفر عن حلّ للأزمة اليمنية.

سياسياً، استقبل رئيس الوزراء معين عبدالملك، أمس الإثنين، قيادات في «المجلس الانتقالي الجنوبي»، بينهم رئيس وحدة شؤون المفاوضات في المجلس، ناصر محمد الخبجي، بالإضافة إلى رئيس لجنة التنسيق والارتباط السعودي في عدن لتنفيذ اتفاق الرياض، اللواء محمد بن سعد الربيعي. ونقلت وكالة «سبأ» الرسمية عن عبد الملك قوله، خلال اللقاء إن «الهجوم الإرهابي الذي نفذته مليشيا الحوثي الانقلابية واستهدف مطار عدن الدولي (أواخر ديسمبر/كانون الأول الماضي)، بالتزامن مع وصول الحكومة، يؤكد أننا جميعاً في خندق واحد، والعدو واضح، ومعركتنا معه مصيرية، ولا مجال أمامنا فيها إلا الانتصار بدعم من أشقائنا في دول تحالف دعم الشرعية بقيادة السعودية». من جهته، أفاد المجلس في بيان بأن اللقاء بحث العديد من القضايا الملحة والتي في مقدمتها استكمال تنفيذ بنود اتفاق الرياض، والوقوف أمام احتياجات المواطنين.

سريع: العمليات تأتي في إطار الرد المشروع على العدوان

تركزت الهجمات الحوثية على جبهات مدغل ورغوان غرب مأرب

للحديث تتمة...

تقنية «الفار» تنقذ الحوثيين

زكريا الكمالي

احتاج السودان إلى 27 عاماً و335 مليون دولار كتعويضات للضحايا الأميركيين (وعائلاتهم الذين سقطوا بعمليات لـ«القاعدة»)، وفوق ذلك إلى تطبيع مع إسرائيل، حتى يغادر قوائم الإرهاب الأميركية، فيما احتاجت جماعة الحوثيين إلى 27 يوماً فقط، وبيانات أممية عدة، لحصول ذلك. مجرد نزهة قضتها الجماعة في دهاليز التصنيف ثم غادرت بكلّ هدوء، تماماً كما صنعت عند اجتياح صنعاء أواخر العام 2014.

لا علاقة للأمر بالإعجاز الإلهي، على الرغم من أن الجماعة تزعم أنها تقاتل اليمنيين بتوجيهات إلهية. الأمر عائد إلى حظّ وافر، غالباً ما يرأف بالجناة ويجعلهم في مواجهة عدالة عمياء، كما يحدث في ملاعب كرة القدم.

رياضياً، إلغاء هدف شرعي أو شرعنة هدف باطل، إجراء لا تقوم به سوى تقنية «الفار» المثيرة للجدل، والتي تمّ تطبيقها في ملاعب كرة القدم خلال مباريات كأس العالم الأخيرة (عام 2018)، كعين ساحرة للتحقق من الأخطاء، التي قد يقع فيها حكم الساحة، بعد احتجاج الفريق الخصم. ويبدو أن البيت الأبيض قد اعتمدها في ملاعب السياسة أيضاً.

لا يوجد تفسير منطقي للشطب الفوري من قوائم الإرهاب الأميركية، سوى أن الإدارة في واشنطن قد طبّقت تقنية «الفار»، لشطب الجماعة من التصنيف رضوخاً لهدير المنظمات، وإبقاء العقوبة الوهمية مفروضة على ثلاثة من قياداتها. المهم الآن هو السؤال عن الخطوة التالية: هل ستجلب الإدارة الأميركية السلام لكلّ اليمنيين، أم أنها قد منحت المليشيات شوطاً إضافياً لاستكمال اللعب الخشن؟

حتى الآن، لا يبدو أن جماعة الحوثيين ستقوم بتعديل سلوكها، فهي تعتقد أن الرئيس جو بايدن كفّر فقط عن خطأ سلفه دونالد ترامب. كل المؤشرات تقول إن الجماعة لن تنصاع لأي دعوات دولية للسلام قبل اجتياح مأرب والاستيلاء على منابع الثروة. وحتى تتحقق لها هذه الورقة التفاوضية الهامة، ستمارس مزيداً من المراوغة. تمتلك جماعة الحوثيين ورقة مهمة، تجعلها هي من تحدد زمان نزع فتيل الحرب، وهي ورقة الوضع الإنساني. ملايين اليمنيين في مناطق نفوذها مجرد رهائن لديها، تستخدمهم لابتزاز المجتمع الدولي، وهو ما جعل إدارة بايدن تعتقد أن إدارة سلفه قد سعت إلى توريطها في تصنيف تمّ إقراره في الوقت الضائع، ولذلك كان هدفها الأول هو التخلص من تبعات أكبر كارثة إنسانية على مستوى العالم.

10 قتلى في صفوف المليشيات

قصف إسرائيلي لـ«الفرقة الأولى»

استهدف طيران الاحتلال الإسرائيلي، مجدداً، فجر أمس، مقر قيادة «الفرقة الأولى» التابعة لقوات النظام السوري، في محيط دمشق، موقعاً عدداً من القتلى في صفوف المليشيات الإيرانية

جلال بكور

تعرض مقر قيادة «الفرقة الأولى»، التابعة لقوات النظام السوري، في محيط مدينة الكسوة، جنوب غربي دمشق، فجر أمس الإثنين، لقصف متجدد من طيران الاحتلال الإسرائيلي، وذلك للمرة الثانية على التوالي خلال 10 أيام، ما أوقع 10 قتلى في حصيلة أكدتها مصادر لـ«العربي الجديد»، جلّهم من عناصر المليشيات المسلحة الموالية لإيران. وكثّفت إسرائيل خلال الأشهر الأخيرة استهدافها مواقع تابعة لقوات النظام، ومواقع المليشيات الإيرانية وتلك الداعمة لها، والموجودة في سورية، موقعة عدداً كبيراً من القتلى في صفوف عناصرهم.

وقالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، إن ثلاث ضربات بصواريخ جو - أرض طاولت مقر قيادة «الفرقة الأولى» في محيط مدينة الكسوة، جنوب غربي دمشق، كما طاولت مقر «الفوج 165» التابع للفرقة ذاتها، ما أسفر عن وقوع خسائر بشرية ومادية، مضيفة أن المقر يضم عناصر من مليشيات تابعة لـ«الحرس الثوري» الإيراني، و«حزب الله» اللبناني.

وذكرت المصادر أن انفجارات عنيفة دوت في المنطقة وسمع دويّها في معظم أرجاء دمشق وريفها. وأكدت المصادر مقتل 10 من عناصر المليشيات الإيرانية، جراء هذا القصف، جلّهم من مليشيات «فاطميون» المدعومة من «الحرس الثوري» الإيراني. وذكرت المصادر أن القصف الإسرائيلي طاول أيضاً، بالإضافة إلى «مقر قيادة الفرقة الأولى» في الكسوة، و«الفوج 165»، مقرات تتبع لـ«الفرقة الرابعة» على طريق بيروت - دمشق القديم، وهي مقرات تتمركز فيها المليشيات المدعومة من إيران، إضافة لقوات تابعة لـ«حزب الله» اللبناني. وتحدث «المرصد السوري»، من جهته، عن مقتل تسعة من العناصر المسلحة الموالية لإيران، من جنسيات غير سورية، وذلك بعد تأكيده مقتل ستة، أربعة كانوا بالقرب من طريق دمشق - بيروت السريع، واثنان في الكسوة، لافتاً إلى أن مستودعات أسلحة قصفت أيضاً في المنطقتين. وكانت وكالة «سانا» للأنباء، التابعة للنظام، قد نقلت عن مصدر عسكري قوله إنه «في تمام الساعة الواحدة و18 دقيقة من فجر (أمس)، نفذ العدو الإسرائيلي عدواناً برشقات صواريخ من اتجاه الجولان السوري المحتل واتجاه الجليل، مستهدفاً بعض الأهداف في محيط مدينة دمشق». وأكد المصدر أن «وسائط دفاعنا الجوي تصدت لصواريخ العدوان وأسقطت معظمها»، من دون أن تتطرق الوكالة إلى حجم الخسائر التي مُنيت بها قوات النظام، كما لم تذكر بشكل محدد المناطق والأهداف التي طاولها القصف الإسرائيلي.

وكانت طائرات حربية للاحتلال قد نفّذت في 5 فبراير/شباط الحالي، سلسلة من الغارات الجوية على «الفوج 165» التابع لـ«الفرقة الأولى» في قوات النظام، والمتمركز في محيط مدينة الكسوة، والذي تقول مصادر مطلعة إنه تحوّل إلى قاعدة عسكرية إيرانية في جنوب سورية. وتكمن أهمية «الفرقة الأولى» في موقعها القريب من العاصمة دمشق، وتضم وفق مصادر «العربي الجديد» مخازن سرّية للأسلحة، وقواعد للمليشيات الإيرانية، ما يجعل منها هدفاً مستمراً لطيران الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى الحد من الوجود الإيراني في سورية.

وكثّفت إسرائيل خلال الأشهر الأخيرة وتيرة استهدافها مواقع عسكرية تابعة للنظام، وأخرى للمليشيات الإيرانية والمجموعات المسلحة الموالية لها في مناطق عدة في سورية. وأوقعت غارات إسرائيلية في 13 يناير/كانون الثاني الماضي على مخازن أسلحة ومواقع عسكرية في شرق سورية، 57 قتيلاً على الأقل من قوات النظام وعناصر المليشيات الموالية لإيران، في حصيلة تُعدّ الأعلى منذ بدء الضربات الإسرائيلية في سورية. كما قتل في 22 من الشهر ذاته، أربعة مدنيين، بينهم طفلان، جراء قصف إسرائيلي استهدف محيط مدينة حماة في وسط البلاد، وفق ما أفاد إعلام النظام حينها. وكان الطيران الإسرائيلي، استهدف أيضاً في السابع من يناير/كانون الثاني الماضي، بـ6 غارات متتالية محيط «الفرقة الأولى»، قرب الكسوة، وكتيبة «نجران» شمال غرب السويداء عند الحدود الإدارية مع محافظة درعا، ومواقع أخرى على طريق دمشق – درعا تنتشر فيها مليشيات موالية لإيران و«حزب الله»، إضافة لقوات النظام والمليشيات الموالية لها. وقال جيش الاحتلال الإسرائيلي في تقريره السنوي إنه قصف خلال العام 2020 حوالي 50 هدفاً في سورية، من دون أن يقدّم تفاصيل عنها.

القصف هو الثاني من نوعه خلال 10 أيام

شرق غرب

سياسي جزائري يدعو إلى المصالحة

دعا رئيس حزب «جبهة المستقبل» عبد العزيز بلعيد، أمس الاثنين، إلى «الذهاب نحو مصالحة مالية واقتصادية» لصالح المسؤولين المسجونين، واصفاً إياهم بـ«ضحايا النظام الفاسد». ورأى بلعيد أن عدداً كبيراً من حكام الولايات ورؤساء بلديات ومسؤولين في مختلف الإدارات الحكومية أكرهوا على الفساد. وفيما أشار إلى أن الرئيس عبد المجيد تبون «سيوجه خطاباً إلى الأمة خلال الأيام المقبلة»، أكد أنه «سيتم حلّ البرلمان».

(العربي الجديد)

اعتداءات متواصلة للمستوطنين والاحتلال

تواصلت، أمس الاثنين، اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال في مناطق متفرقة من الضفة والقدس، وأصيب الشاب صلاح دراغمة من قرية اللبن الشرقي، جنوب نابلس، شمالي الضفة، بعدما اعتدى عليه المستوطنون بالضرب خلال زرعه أشجار زيتون.

(العربي الجديد)

ستولتنبرغ: «الأطلسي» يغادر أفغانستان بالوقت المناسب

قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ (الصورة)، أمس الاثنين، إن الحلف سيغادر أفغانستان «عندما يحين الوقت المناسب»، من دون المخاطرة بـ«إضعاف التقدم الكبير المحرز». وأضاف ستولتنبرغ أن «الكثير من المشكلات لا تزال موجودة في أفغانستان»، مطالباً حركة «طالبان» بـ«بذل المزيد للوفاء ببنود السلام».

(فرانس برس، رويترز)

العراق: إصابة ضابط باستهداف رتل لـ«التحالف»

أصيب ضابط عراقي، أمس الاثنين، بتفجير استهدف رتلاً ينقل إمدادات للتحالف الدولي. وذكرت تقارير محلية أن «عبوة ناسفة زرعت على جانب الطريق السريع ضمن بلدة الرشيد في اليوسفية، جنوبي بغداد، انفجرت مستهدفة الرتل، ما أسفر عن إصابة الضابط الذي كان من ضمن حماية الرتل».

(العربي الجديد)

الجولة 15 من مسار أستانة... تمييع جديد للقضية السورية

تلتئم الجولة الجديدة من مسار أستانة السوري وأمامها مجموعة من الملفات العالقة من الجولات السابقة، تحديدا المعتقلين

أمين العاصي

تعقد اليوم الثلاثاء جولة جديدة من مسار أستانة في مدينة سوتشي الروسية على البحر الأسود، بمشاركة الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار، تركيا، وإيران، وروسيا، ودول الجوار السوري بصفة مراقبين، في ظل تلاشي الآمال بقرب التوصل إلى اتفاق يمكن أن يضع البلاد على سكّة الحل السياسي.

ووصل وفد المعارضة السورية، الذي يرأسه أحمد طعمة، إلى مدينة سوتشي، صباح أمس الإثنين، للمشاركة في الجولة الجديدة. وأوضح طعمة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن وفد المعارضة يسعى إلى «إنقاذ اللجنة الدستورية التي يريد النظام القضاء عليها». وأشار إلى أن جدول أعمال الجولة يتضمن «موضوع تثبيت وقف إطلاق النار في محافظة إدلب، بالإضافة إلى قضايا تتعلق بمنطقة شرقي نهر الفرات، والقضايا الإنسانية، وإدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود من أكثر من معبر». وأكد أن وفد المعارضة يعمل على إحداث انفراج في العديد من الملفات، مستدركاً بالقول: لكن الأمور صعبة. وأشار إلى أن وفد المعارضة السورية سيلتقي على هامش أعمال الجولة مع الجانب الروسي، ومع المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن. وكانت عقدت الجولة 14 في ديسمبر/كانون الأول 2019، غير أن اجتماعاً عُقد عبر دائرة تلفزيونية، في أبريل/نيسان الماضي، بسبب تفشي وباء كورونا، اقتصر على وزراء خارجية الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار، التركي مولود جاووش أوغلو والإيراني محمد جواد ظريف، والروسي سيرغي لافروف. وسبقت هذه الجولة تحركات دبلوماسية إيرانية وروسية، حيث زار كبير مساعدي وزير الخارجية الإيرانية علي أصغر خاجي العاصمة السورية دمشق قبل أيام، والتقى رئيس النظام بشار الأسد، قبل أن يجري نفس المسؤول لقاءات مع مسؤولين روس في موسكو في إطار تنسيق المواقف قبل بدء الجولة.

وذكرت صحيفة «الوطن»، التابعة للنظام، أن الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وبلدان أفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، التقى سفير النظام في موسكو رياض حداد مرتين خلال الأسبوع الماضي. وأمام الجولة الجديدة مجموعة من الملفات العالقة من الجولات السابقة، وخاصة موضوع المعتقلين، الذي لم يشهد أي تحريك، طيلة 14 جولة من هذا المسار، الذي كان بدأ في 23 يناير/كانون الثاني 2017 في العاصمة الكازاخية، من «أجل تخفيف التوتر في سورية، ومراقبة اتفاق وقف إطلاق النار، والبحث في قضايا إنسانية، منها المناطق المحاصرة، وملف المعتقلين».

وفي كل الجولات التي عقدت، كان وفد المعارضة السورية يطرح موضوع المعتقلين في سجون النظام السوري، الذي لم يكترث بهذا الملف خشية مواجهة دعاوى في محكمة العدل الدولية. ومن المرجح أن يحضر ملف اللجنة الدستورية بقوة خلال المباحثات، بعد خمس جولات فاشلة من أعمال هذه اللجنة في مدينة جنيف، حيث من الواضح أن كتابة دستور جديد للبلاد ليست من أولويات النظام، الذي شرع عملياً بالإعداد لانتخابات رئاسية منتصف العام الحالي، وفق دستور عام 2012، لضمان بقاء بشار الأسد في السلطة لدورة جديدة مدتها 7 سنوات.

وشهدت الفترة ما بين الجولتين 14 و15 الكثير من التطورات العسكرية والسياسية، والتي ربما أفقدت هذا المسار أي قيمة، وخاصة لجهة الدفع باتجاه حل سياسي، في ظل مساع روسية إيرانية لتمييع القضية السورية وعرقلة المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، بناء على قرارات الشرعية الدولية. وكانت قوات النظام تقدمت أواخر العام 2019، وفي الربع الأول من 2020، تحت غطاء ناري روسي في الشمال الغربي من سورية، في تجاوز سافر لتفاهمات مسار أستانة، الذي كان حدد نطاق منطقة خفض التصعيد الرابعة في محافظة إدلب ومحيطها، إلا أن قوات النظام وروسيا لم يلتزما بما اتُفق عليه. بل إن قوات النظام ذهبت إلى حد استهداف الجنود الأتراك ونقاط المراقبة، وهو ما استدعى رداً تركياً، تجلى بقصف جوي ومدفعي كبّد قوات النظام خسائر، ما دفع أنقرة وموسكو إلى نزع فتيل صراع على نطاق أوسع من خلال اتفاق عقد في العاصمة الروسية في مارس/ آذار الماضي، والذي لا يزال ساري المفعول حتى اللحظة. ومنذ فبراير/شباط 2020 أدخل الجيش التركي الآف الجنود إلى محافظة إدلب، حيث أقام عشرات نقاط التمركز وأكثر من قاعدة عسكرية، في مؤشر واضح على أن أنقرة لن تسمح لقوات النظام بالتقدم أكثر. وخلال الشهر الماضي، استكمل الجيش التركي إنشاء نقاط تمركز ومراقبة على طول خطوط التماس بين قوات النظام وفصائل المعارضة السورية، في محيط المنطقة حيث تقع سيطرة هذه الفصائل في محافظة إدلب.

وراى الباحث السياسي السوري عرابي عبد الحي عرابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن مباحثات أستانة «باتت تقريباً محصورة بين الجانبين التركي والروسي»، مضيفاً أن «حصة إيران من سورية هي في محافظة دير الزور في أقصى الشرق وفي الجنوب، وخاصة العاصمة دمشق، ويمكن القول إن الإيرانيين أخذوا ما يريدون». وتوقع عرابي أن يتضمن البيان الختامي نفس الكليشيهات حول اللجنة الدستورية ووحدة سورية، مضيفاً: لكن الأهم هو الموقف من مسألة وقف إطلاق النار في الشمال الغربي، فإذا تضمن البيان تجديد اتفاق الهدنة، فإن هذا يعني أن محافظة إدلب ستبقى خاضعة للمساومات والتصعيد. أما إذا نص البيان على وقف دائم لإطلاق النار، فهذا يعني أن الشمال الغربي من سورية يتجه نحو الاستقرار ونهاية العمليات العسكرية.

وبعد خسارتها مساحات واسعة من أرياف حماة وإدلب وحلب، باتت الخيارات العسكرية والسياسية أمام المعارضة السورية محدودة. ومن المرجح أن يدفع الجانبان التركي والروسي باتجاه تثبيت اتفاق موسكو، في ظل محاولات لاستعادة الحركة على الطريق الدولي «أم 4» الذي يربط غربي البلاد بشمالها ويقطع محافظة إدلب. وتلتئم الجولة الجديدة في ذروة فشل أممي في أعمال اللجنة الدستورية في مدينة جنيف، بسبب تعنت النظام السوري، المستند إلى دعم روسي إيراني هدفه عرقلة المساعي الدولية لإيجاد حل سياسي وفق قرارات مجلس الأمن الدولي، وخاصة القرار 2254. وإذا كان الجانب الروسي قد هدف من إيجاد مباحثات أستانة إلى قضم المسارين العسكري والسياسي في القضية السورية لفتح الباب أمام استعادة قوات النظام السيطرة على الأرض، فإن موسكو تحاول الآن حصر الحل في مباحثات أستانة، وهو ما يفسر عدم الضغط على النظام لتسهيل مهمة الأمم المتحدة في كتابة دستور جديد للبلاد.

تلتئم الجولة في ذروة فشل أممي لأعمال اللجنة الدستورية

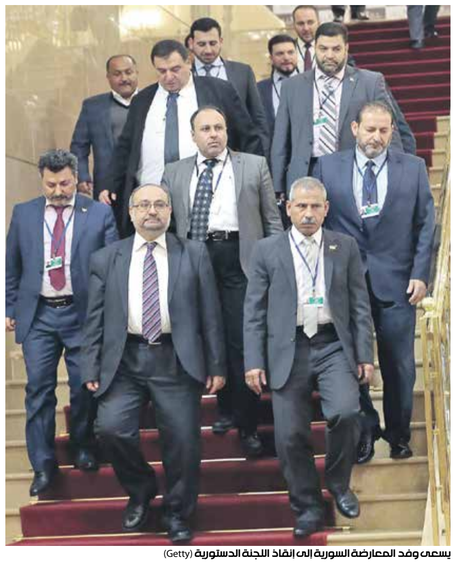
يسعى وفد المعارضة السورية إلى إنقاذ اللجنة الدستورية (Getty)

الحدث

بعد تعطيل الرئيس التونسي قيس سعيّد التعديل الوزاري الذي قدّمه رئيس الحكومة هشام المشيشي، رد الأخير أمس بإقالة خمسة وزراء، معظمهم محسوبون على سعيّد، في خطوة نالت دعماً من حلفاء رئيس الحكومة، فيما تنتظر انعكاسات هذا التطور داخلياً

يلقي المشيشي دعما من حلفائه (فتحي بلعيد/فرانس برس)

المشيشي يتحدى سعيّد

تونس: إقالة وزراء محسوبين على الرئيس

تونس ـ **العربي الجديد**

دخل الصراع السياسي في تونس منعطفاً جديداً؛ فبعد تعطيل الرئيس التونسي قيس سعيّد التعديل الوزاري الذي أقره البرلمان في 26 يناير/كانون الثاني الماضي، برفضه أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمامه بسبب ما وصفه بشبهات فساد وتضارب مصالح بشأن بعضهم، من دون وجود أي دليل قضائي أو اتهامات رسمية على ذلك، رد رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، أمس الإثنين، بإقالة خمسة وزراء كان يريد استبدالهم في التعديل الوزاري. هذه الإقالات التي تُعتبر خطوة تصعيدية من المشيشي، تؤكد موقفه القاضي باستبعاد الوزراء الخمسة، المحسوب أغلبهم على سعيّد، وتحرج رئيس الجمهورية أمام الرأي العام، بتعطيله التعديل الوزاري، مما أدى إلى تعيين وزراء مؤقتين غير متفرغين لهذه الوزارات. كما يوجّه المشيشي، الذي يحظى بدعم من حلفائه في البرلمان، حركة «النهضة» و«قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة»، رسالة جديدة لسعيّد مفادها أن لا فائدة من تعطيل التعديل الحكومي، وأن الوزراء المعنيين تم استبعادهم في نهاية الأمر.

وكان المشيشي قد قدّم إلى البرلمان لائحة لتعديل وزاري تضم 11 حقيبة، وبعد تمرير البرلمان التعديل الوزاري، رفض سعيّد أداء الوزراء الجدد اليمين أمامه بسبب ما وصفه بشبهات فساد وتضارب مصالح بشأن عدد منهم، من دون تقديم أي دليل على ذلك. إزاء هذا الوضع، اصدر المشيشي أمس قراراً بإقالة خمسة وزراء، هم وزير العدل محمد بوستة، ووزيرة الصناعة والطاقة والمناجم سلوى الصغير، ووزير الشباب والرياضة والإدماج المهني كمال دقيش، ووزيرة أملاك الدولة والشؤون العقارية ليلى جفال، ووزيرة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عاقصة البحري. وتم تكليف وزراء من الحكومة الحالية بالإشراف على الوزارات المذكورة بالتبعية، بالإضافة إلى مهامهم الأصلية. في المقابل، لم يعد رئيس الحكومة في قراره أمس، وزير الصحة فوزي المهدي، على الرغم من أنه قام بتغييره في التعديل المقترح، وذلك حتى لا يُتهم بتعطيل مرفق الصحة في عز أزمة كورونا.

وأكدت رئاسة الحكومة «أنّها تبقى منفتحة على كلّ الحلول الكفيلة باستكمال إجراءات التعديل الوزاري ليتمكّن الوزراء من مباشرة مهامهم، في إطار الدستور». يُذكر أن المشيشي كان قد أقال قبل التعديل الحكومي، وزراء الداخلية توفيق شرف الدين، والبيئة مصطفى العروي (الذي يتم التحقيق معه حالياً) والثقافة وليد الزيدي، وقام بتقسيم وزارة الصناعة والطاقة إلى وزارتين.

في المقابل، يعترض سعيّد على التعديل الحكومي عموماً واستبعاد وزراء مقربين منه، ولكنه يعترض في الظاهر على تعيين أربعة وزراء جدد بسبب ما وصفه بشبهات فساد وهم وزراء الصناعة والطاقة والصحة والتشغيل، من دون أن يعلن عن ذلك صراحة. وكان المشيشي قد طلب أخيراً رسمياً من سعيّد إعلامه بأسماء الوزراء المتحفظ عليهم، والذين يرى أن شبهات تحوم حولهم، وعطّل التعديل بسببهم، ولكن الرد لم يأتِ من رئيس الجمهورية، مع استبعاد أن يرد لأن ذلك سيحمل اتهامات رسمية لهذه الشخصيات، مع ما يستدعيه ذلك من تبعات قانونية على سعيّد بتوجيه اتهامات لا إثبات قانونياً عليها.

ويلقى المشيشي دعماً من حركة «النهضة» و«قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة»، الذين جددوا في بيانات سابقة دعمهم لحكومته. وعن تطورات الأمس، اعتبر رئيس البرلمان، رئيس حركة «النهضة»، راشد الغنوشي، أنّ إعفاء المشيشي 5 وزراء يُعتبر «خطوة مؤقتة وليس حلاً دائماً»، داعياً إلى استكمال «بناء المحكمة الدستورية لأنّها المخولة للحسم في الخلاف» المستجد. وأشار في تصريح للصحافيين من البرلمان، إلى أن «المشيشي يتّجه إلى حل جزئي يتمثل في التوفيق بين الجانب الدستوري ورعاية المصلحة... هو لا يتجه لفرض إرادته أو للمرور بقوة وإنما يتحرك في إطار الدستور». وأضاف الغنوشي «نحن عاملون على تسريح هذه العطالة وهناك مساع لإرساء المحكمة الدستورية»، مضيفاً: «إلى أن يتم إرساء المحكمة الدستورية يجب أن تتعامل الأطراف المعنية بمرونة حتى لا تتعطل مصالح الدولة والمجتمع».

وفي السياق، وصف رئيس كتلة «قلب تونس» في البرلمان، أسامة الخليفي، قرار رئيس الحكومة بإعفاء عدد من الوزراء وتكليف آخرين للإشراف على وزاراتهم بالنيابة بـ«القرار في الاتجاه الصحيح وهدفه تحسين أداء الحكومة عقب تعطيل التعديل الوزاري الأخير بما يضمن استمرارية الدولة». ودعا الخليفي، في تصريحات صحافية، البرلمان إلى جعل مسألة إرساء المحكمة الدستورية أولوية مطلقة لعمله في المرحلة المقبلة. كما اعتبر حزب «الأمل»، الذي تقوده سلمى اللومي، مديرة ديوان الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، أن هذا القرار «خطوة أولية إيجابية لتجنّب، ولو جزئياً، التعطل والشلل الذي أصاب دواليب تسيير الدولة إثر حالة الانسداد الناتجة عن الاختلاف العميق، خصوصاً بين رئاستي الجمهورية والحكومة حول إجراء التحوير الوزاري». ودعا الحزب في بيان إلى «الإسراع فعلياً في استكمال المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المحكمة الدستورية كاولوية مطلقة». في المقابل، انتقد النائب عن «الكتلة الديمقراطية» المعارضة، زهير المغزاوي، خطوة المشيشي، واصفاً إياها بـ«الهروب إلى الأمام». واعتبر أنّ قرار المشيشي «لن يحل الأزمة، وذهب من خلاله إلى التصعيد ومزيد من تأزيم الوضع، واليوم نعيش أزمة كبيرة وأخلاقية».

وينتقد مراقبون في تونس موقف سعيّد، بسبب تأويله الخاص للدستور وامتناعه عن تنفيذ خطوة دستورية أقرها البرلمان بمنح الثقة للوزراء، بالإضافة إلى تنصيب نفسه سلطة قضائية وتوجيه اتهامات لشخصيات من دون إثبات قانوني. وقال المحلل السياسي عبد اللطيف الحنّاشي، لـ«العربي الجديد»، إن إعفاء 5 وزراء وتكليف آخرين بمهامهم بالنيابة تُعتبر خطوة إيجابية، خصوصاً أمام الأزمة الدستورية والسياسية والصعوبات الاقتصادية، وهي محاولة لترطيب الأجواء والحد من الاحتقان الموجود، لافتاً إلى أن الخطوة جاءت بعد اجتماعات المشيشي بالخبراء والمختصين والأحزاب نهاية الأسبوع الماضي، وهي التي قد تكون نصحت المشيشي بهذه الخطوة. وأشار إلى أن رئيس الجمهورية لم يقدم أسماء الوزراء الذين يتحفظ عليهم لأن ذلك يتطلب إدانة قضائية وهذا لم يحصل.

رئاسة الحكومة: منفتحون على كل الحلول لاستكمال التعديل

الغنوشي: المشيشي يتجه لحل جزئي ويتحرك في إطار الدستور

إضاءة

رئيسا الجمهورية والحكومة... معركة تخفي أخرى

رغم أن المعركة في تونس هي ظاهرياً بين الرئيس قيس سعيّد ورئيس الحكومة هشام المشيشي، إلا أن أزمة أكبر تختبئ خلف ما هو بائن

صلاح الدين الجورشي

هل تتجه سياسة لي الذراع بين قطبي النزاع في تونس نحو خط اللاعودة؟ سؤال بدأ يسيطر على الأذهان خلال الأيام الأخيرة. فالرئيس قيس سعيّد وحرّامه السياسي برفضان فتح نافذة أمام رئيس الحكومة هشام المشيشي، الذي يطالب بتمكينه من قائمة الوزراء الذين يتهمهم سعيّد بالفساد وتضارب المصالح (علماً أن لا ملف قضائياً بحق هؤلاء)، وذلك بهدف الدفع به نحو الانسحاب والاستقالة، أو القبول بأن يصبح مجرد وزير أول (بمثابة رئيس حكومة في نظام رئاسي) يصمت وينفذ. وفي خطوة تصعيدية في إطار الصراع بين الرجلين، أقال المشيشي، أمس الإثنين، 5 وزراء محسوبين بغالبيتهم على سعيّد.

ورغم أن المعركة تبدو في ظاهرها قائمة بين رأسي السلطة التنفيذية، إلا أن تحليلاً أعمق للمشهد، يكشف أنه يكمن وراء ذلك منافسة أكبر وأشرس وأهم بين رجلين سيستمران لفترة أطول من عمر الحكومة الحالية. لقد فشلت، حتى الآن، كل محاولات بناء الثقة بين سعيّد ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، رغم مرور نحو سنة ونصف السنة على الانتخابات الرئاسية الأخيرة. لا يزال الأول يُصرّ على اقتناعه السابق، الذي لخصه بالقول إن «الوحي لم ينتزل بعون بلبزير»، في إشارة إلى الحي الذي يوجد به مقر حركة «النهضة»، حتى أنه يعتبر «النهضة» بمثابة الخطر والعائق الذي من شأنه أن يمنعه من القيام بدوره كرئيس يمارس سلطة واسعة، ولا يجعله يتحكم بشكل مريح في مفاصل النظام السياسي، مع علمه بأن تونس نظامها برلماني لا رئاسي مثلما يرغب الرئيس.

في المقابل، ينظر الغنوشي بعين الريبة إلى ساكن قرطاج. لم يطمئن إليه منذ البداية. لم تعجبه «نزعاته» التي ظهرت منذ اللحظة الأولى. رأى فيه شخصاً معانداً، وهو لا يحب المعاندين. كما اعتبره شخصاً غامضاً، ما جعله عاجزاً عن أن يبني معه اتفاقاً، ولو وقتياً ومرحلياً. وهو ما جعل الغنوشي متوجساً من سعيّد، إلى درجة الاعتقاد بأنه يرغب بأن ينفرد بالقرار، وأن يكون وحده المسك بدفة الحكم، ويرفض أن يشاركه أحد في قيادة البلاد، بحجة أن تونس بها رئيس واحد، وأنه المحبوب من الشعب.

اليوم لم يعد سعيّد وحده في هذا التنازع على السلطة، وإنما انحازت إليه كتلة سياسية (حركة الشعب وحزب التيار الديمقراطي) متجانسة في هدفها الأساسي، وفي مصالحها الظرفية. القاسم المشترك بين مكوناتها هو العداء لـ«النهضة». لقد أصبح التصدي للحركة أداة مهمة لتغذية الاستقطاب الثنائي، وتحشيد المناصرين وتاليب الرأي العام، ووضع مؤسسات الدولة والحكم في حالة تنافر وصدام. لهذا لم يعد الصراع قائماً فقط بين شخصين يختلفان في المزاج والأفكار والأحلام، وإنما أصبح اليوم صراعاً حاداً بين قطبين يتجهان بسرعة نحو الصدام المباشر.

ما صدر عن المكتب التنفيذي لحركة «النهضة»، خلال الأيام القليلة الماضية، قد يتحول إلى ورطة سياسية مُكلفة للبلد وللجميع. إذ أعلن مكتب الحركة، في بيان، أنه «سيتشاور مع كلّ الأحزاب والقوى الوطنية لتحديد يوم مُعيّن للنزول إلى الشارع، في مسيرة جماعية مساندة لحكومة هشام المشيشي، وحفاظاً على التجربة الديمقراطية». التظاهر ممارسة ديمقراطية لا غبار عليها، لكن في ظروف معينة تتسم بالتلغم، وتسودها أجواء مشحونة بخطاب الكراهية والخوف المتبادل، قد يصبح قرار من هذا القبيل بمثابة صب الزيت على النار. وبدل أن يكون ذلك خطوة إيجابية في اتجاه حماية التوازن السياسي، يمكن أن يتحول إلى منعرج خطير، من شأنه أن يفتح الباب أمام نقل الصراع السياسي من المؤسسات إلى التطاحن المباشر بين المواطنين.

لهذا السبب تعالت أصوات عاقلة، مثل ما ورد على لسان مرشح حركة «النهضة» السابق للانتخابات الرئاسية، النائب السابق لرئيسها، عبد الفتاح مورو، الذي لم يتردد في التحذير من الوقوع في هذا المحظور، داعياً إلى التريث، وتجنب ردود الفعل غير المحسوبة. وما أقدمت عليه رئيسة «الحزب الدستوري الحر» عبير موسي ليس سوى مؤشر عن سيناريو محتمل يمكن أن يدخل البلاد في مأزق حاد. فقد أعلنت، من جهتها، الدعوة إلى ما سمته «التعبئة العامة» للتصدي إلى الإسلاميين، ومنع ما ادعت أنه محاولة «توظيف أجهزة الدولة من قبل المشيشي للبقاء في السلطة».

في مثل هذه الأجواء يصبح الشارع هو الوسيلة والحكم. ورغم أن هذا السيناريو، قد يتم التخلي عنه في اللحظات الأخيرة، إلا أن الحكمة تقتضي التعامل مع الحالة الراهنة بذكاء شديد، وبنظرة مستقبلية، في ضوء ما تواجهه التجربة الديمقراطية التونسية من مخاطر.

سعيّد يريد أن يتحكم بمفاصل النظام السياسي في تونس

فشلت كل محاولات بناء الثقة بين سعيّد والغنوشي (ياسين قائدي/الأناضول)

تقرير

فرنسا والساحل الأفريقي

تعويل على إنجازات موضعية وضغوط للانسحاب

تفتقد فرنسا إلى استراتيجية خروج من منطقة الساحل الأفريقي، الذي تعتبره امتداداً لأمنها القومي، وحيث تتغلب مصالحها على دعوات داخلية للانسحاب ونفور شعبي منها في دول الساحل

بدأت أمس الإثنين، في العاصمة التشادية نجامينا، القمة السنوية بين فرنسا ودول الساحل الأفريقي، أو ما يعرف بمجموعة دول الساحل الخمس، وهي النيجر وبوركينا فاسو ومالي والتشاد وموريتانيا، وسط أجواء مليدة بالنسبة إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. فعلى الرغم من أن القمة المحدد موعدها مسبقاً، والتي تستمر يومين وتختتم اليوم الثلاثاء، تأتي في إطار روتيني للتباحث بين باريس ودول الساحل حول شؤون المنطقة في غرب أفريقيا، لا سيما الأمنية منها، وتقييم أطرافها لعمليات مكافحة الإرهاب التي تجرى منذ سنوات تحت إشراف من قوات «برخان» الفرنسية، إلا أن دخول فرنسا عامها الثامن من التدخل العسكري في هذه المنطقة، تبدو كلفته في ارتفاع. وإذا كانت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي قد لمّحت، العام الماضي، إلى أن هذه القوات ستبقى في المنطقة لسنوات طويلة إضافية، فإن ماكرون يحتاج إلى إعلانات «تكتيكية»، قد يشهدها ختام القمة، حيث يرجح أن يعلن عن إعادة مئات العناصر من القوات الفرنسية الموجودة في المنطقة إلى بلادهم. في ما عدا ذلك، فإن القمة قد لا تحمل تغييرات جذرية في المقاربة الفرنسية لإدارة وجودها في منطقة الساحل، والتي تبنت تعديلات عدة في الآونة الأخيرة.

وتزداد حساسية المسألة في الداخل الفرنسي، بعدما كشف أحدث استطلاع للرأي نشر في يناير/كانون الثاني الماضي، واعده «المعهد الفرنسي للرأي العام (إيفوب)»، أن 51 في المائة من الفرنسيين لم يعودوا مؤيدين للوجود الفرنسي العسكري في الساحل. وجاء الاستطلاع بعد مقتل 5 عسكريين فرنسيين أواخر العام الماضي في مالي، وكانت سبقته خسارة 13 جندياً فرنسياً في حادث تحطم مروحية عسكرية فرنسية في هذا البلد، في نوفمبر/تشرين الثاني 2019. والعام الماضي، خسرت فرنسا 12 جندياً في حادثين على الإرهاب في المنطقة. وعلى بعد عام من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، بدأ السجال حول هذا الوجود، الذي غالباً ما يكون مستفيضاً في الإعلام الفرنسي، ينتقل إلى الجمعية العامة (البرلمان) ومجلس الشيوخ، اللذين يفضل أعضاؤهما عادة عدم التطرق إلى الانخراط العسكري للجيش في الخارج.

هكذا، تحمل القمة العادية السابعة لرؤساء مجموعة قمة الساحل، في نجامينا، أبعاداً داخلية بالنسبة إلى ماكرون الذي يشارك فيها عبر تقنية الفيديو، بعد عام على استضافته زعماء دول الساحل في قمة بو في جنوب فرنسا، في يناير 2020. ويشارك في القمة الحالية الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، والرئيس الانتقالي في مالي باه نداو، ورئيس النيجر محمدو إيسوفو، بالإضافة إلى رئيس بوركينا فاسو روش مارك كريستيان كابوري، ورئيس الدولة المستضيفة إدريس ديبي. ويواجه الرئيس الفرنسي، الذي حاول الاستثمار العام الماضي في عدد من الإنجازات على صعيد مكافحة الإرهاب في المنطقة، تنامياً أيضاً للمشاعر المعادية لفرنسا في الدول الأفريقية المعنية، كما يواجه أمزجة رؤسائها المتقلبين بين ناري تصاعد الغضب الشعبي من الوجود الفرنسي والالتزام الرسمي به، وسط ضغوط من باريس لتسلم هذه الدول دفة القيادة السياسية والعسكرية في بلدانها بشكل يجعلها أكثر قدرة على خفض انخراطها فيها. ومن المفترض أن ينضم إلى القمة، اليوم الثلاثاء، شركاء دوليون، ترغب فرنسا في تعزيز انخراطهم أيضاً، مالياً وعسكرياً.

وكانت قمة بو قد أفضت العام الماضي إلى تعزيزات عسكرية في منطقة «الحدود الثلاثة» بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، بسبب التهديدات المتزايدة للمتطرفين، لا سيما من «القاعدة» و«داعش»، مع إرسال فرنسا 600 جندي إضافي، ليصل عددهم في تلك الدول إلى 5100. ورغم بعض النجاحات التكتيكية المُسجلة، فإن الوضع لا يزال قاتماً أمنياً، حيث تتقاطع عوامل عدة، إثنية وسياسية وبيئية واقتصادية وغيرها، يستفيد منها المتطرفون لتعزيز قدراتهم وشنّ عمليات نوعية، وحتى مجازر، ضد القوات النظامية، ولكن أيضاً ضد تجمعات سكانية. وتطالب فرنسا، اليوم، بـ«يقظة دبلوماسية وعسكرية وتنموية»، معتبرة أنها تمكنت من تحقيق إنجازات «نوعية» في مكافحة الإرهاب في المنطقة، مستفيدة أيضاً من نزاعات الجماعات المتطرفة فيما بينها. ويؤكد الجيش الفرنسي أنه أضعف «داعش» وقتل عدداً من قادته في المغرب الإسلامي. لكن باريس ترى أن شركاءها في الساحل لم يقدموا على خطوات سياسية كبيرة.

وتفضل باريس العمل على محورين لتخفيف مشاركتها، يقوم الأول على «التدويل» الذي يجسده تجمع القوات الخاصة الجديد «تاكوبا»، الذي يشارك فيه عشرات من الإستونيين والتشيكيين والسويديين (لكنه لن يصبح فاعلاً سوى في وقت لاحق خلال العام الحالي)، والثاني على تسليم الأمور إلى الجيوش الوطنية التي تدربها مع الاتحاد الأوروبي. سياسياً، ترفض باريس التحاور مع أي من قادة المجموعات المتطرفة، وهو ما يراه العسكريون، في مالي خصوصاً، ضرورة (يرغبون في الحوار مع إياد أغ غالي، زعيم «أنصار الدين»، وأمادو كوفا، زعيم «جبهة تحرير ماسينا»). ويوضح الإليزيه، على العكس، أن قمة نجامينا قد «تعزز الجهود التي تستهدف قيادة» جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، وهي التحالف المتطرف التابع لـ«القاعدة»، والتي يشكل أغ غالي وكوفا قائديها الرئيسيين.

واستبقت مصادر فرنسية وتشادية القمة مؤكدة، لـ«رويترز»، أن تشاد ستنشر نحو ألف جندي في المنطقة بين النيجر وبوركينا فاسو ومالي لدعم الجيوش الوطنية. وأكد مسؤول في الرئاسة الفرنسية أنه سيتم الإعلان عن نشر القوات خلال القمة. وقال مصدر مطلع على دراية بالأفكار الفرنسية للوكالة «إنهم يقتربون ببطء من فكرة أن الخيار العسكري له حدود، لكنها عملية بطيئة ولا تمثل النهج الرسمي».

تحمل قمة الساحل أبعاداً داخلية بالنسبة إلى ماكرون

تعول باريس على نجاحات تكتيكية وقوات «تاكوبا» الخاصة

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

شرق غرب

ميانمار: احتجاجات أقل ومزيد من الجنود

واصل متظاهرون في ميانمار، أمس الاثنين، احتجاجاتهم للمطالبة بالإفراج عن الزعيمة أونغ سان سو تشي وإنهاء الحكم العسكري، إلا أن أعدادهم كانت أقل، بعدما نشر المجلس العسكري عربات مدرعة ومزيداً من الجنود في الشوارع، وسط انقطاع شبه تامّ للإنترنت، ما يثير مخاوف من حملة قمع واسعة ضدّ حركة الاحتجاج على الانقلاب. وفي مدينة رانغون، المعقل الرئيسي للاحتجاجات، تجمّع متظاهرون في أماكن عدّة للمطالبة بإنهاء الانقلاب.

(رويترز، فرانس برس)

كوسوفو: فوز المعارضة اليسارية بالانتخابات

حقق حزب المعارضة الرئيسي في كوسوفو، أمس الإثنين، فوزاً واضحاً في انتخابات تشريعية مبكرة أجريت، أمس الأول، وسط جائحة كورونا وركود اقتصادي ومفاوضات متوقفة مع صربيا. ومع فرز 98 في المائة من الأصوات، حصل حزب «فيتيفيندوسيه» (تقرير المصير) اليساري على 48 في المائة. وبذلك يكون متقدماً بفارق كبير عن حزبي «كوسوفو الديمقراطي» من تيار يمين الوسط، الذي حصد 17 في المائة، و«الرابطة الديمقراطية لكوسوفو» المحافظ الحاكم، الذي نال 13 في المائة.

(فرانس برس)

كابول: مقتل ثمانية من «داعش»

أعلنت السلطات الأفغانية، أمس الإثنين، مقتل سبعة من عناصر تنظيم «داعش» وانتحاري مفترض في عملية للقوات الخاصة على منزل بمدينة جلال آباد مركز إقليم ننجرهار شرقيّ أفغانستان. وذكرت الحكومة المحلية في ننجرهار، في بيان، أن القوات الخاصة قامت بعملية نوعية على منزل سكني في منطقة غوجكي بمدينة جلال آباد، أدت إلى مقتل جميع المسلحين داخله.

(العربي الجديد)

تسعى الولايات المتحدة إلى رسم خريطتها الأمنية انطلاقاً من مواجهة «الإرهاب الداخلي»، المتمثل بالمتطرفين اليمينيين، وعلى رأسهم المؤمنون بتفوّق العرق الأبيض، والأمن الإلكتروني والمعلومات المضللة

أميركا
الإرهاب المحلي أولاً
حرب جديدة ضد المتطرفين في الداخل والمعلومات المضللة

شكّلت مجزرة إل باسو في عام 2019 ذروة عنف المؤمنين بتفوّق العرق الأبيض (فرانس برس)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يُمكن تفكيك التاريخ الأمني للولايات المتحدة في المائة سنة الأخيرة إلى ثلاث مراحل أساسية. الأولى تدخّلها في عام 1917 بعد اعتداء ألماني على سفينة بريطانية كان على متنها أميركيون، في خضمّ الحرب العالمية الأولى (1914 . 1918)، والثانية تدخلها بعد الاعتداء الياباني في بيرل هاربر عام 1941، في الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945)، والثالثة بعد اعتداءات 11 سبتمبر/ أيلول 2001. في كل تلك المراحل كان المعتدي طرفاً خارجياً، يدفع باعتدائه الأميركيين إلى الوحدة، وتالياً إلى تأييد أي رد فعل عسكري، مهما كانت كلفته. في السنوات الأخيرة تبدّلت المخاطر، فالعدو ليس طرفاً خارجياً، بل بات في الداخل الأميركي، مهدداً المجتمع بالانقسام للمرة الأولى منذ الحرب الأهلية الأميركية (1861 . 1865). تواجه الولايات المتحدة حالياً مليشيات متطرفة موصومة بـ«الإرهاب» مثل المتطرفين المؤمنين بتفوق العرق الأبيض، الذين برزوا بقوة في النصف الثاني من ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب، وصولاً إلى اقتحام «كابيتول هيل» في 6 يناير/كانون الثاني الماضي. كما تواجه هجمات إلكترونية، بدأت على شكل اختراق لحسابات تابعة لمؤسسات ومصارف وشركات وأحزاب وسياسيين في السنوات الماضية، وصولاً إلى نشر معلومات مضلّلة عززها تفشي وباء كورونا وانتشار نظريات المؤامرة حوله وحول اللقاحات.

في السياق، تتطرّق التقارير الأمنية إلى عمليات إطلاق النار التي عصفت بالولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، والتي باتت أولوية أمنية ملّحة، وفقاً للكاتب في صحيفة «واشنطن بوست» نيك ميروف، الذي أعاد إلى الأذهان عملية إطلاق النار في إل باسو . تكساس، في 3 أغسطس/آب 2019. وهي مجزرة سقط فيها 23 قتيلاً و23 جريحاً، على يد المؤمن بتفوق العرق الأبيض، باتريك كرازيوس، الذي قطع مئات الكيلومترات فقط «لقتل اللاتينيين» بحسب قوله. وهو ما دفع وزير الأمن الداخلي بالوكالة في حينه، كيفن ماكالينان، إلى إصدار خطة «لمكافحة الإرهاب والعنف الموجّه». وكانت المرة الأولى التي تحدد فيها وزارة الأمن الداخلي مدى الخطر الذي يشكله المتطرفون المحليون والمتفوقون البيض، منذ إنشائها بعد اعتداءات 11 سبتمبر. وحددت الوزارة سابقاً «التطرف» رافداً رئيسياً لـ«الإرهاب الداخلي»، مشيرة إلى أن العنصريين البيض كانوا مسؤولين عن عمليات قتل في عامي 2018 و2019، أكثر من أي نوع آخر من المهاجمين من أعراق أخرى.

وللوزارة ووكالاتها دور هام، لمسؤوليتها عن تأمين الحدود والموانئ والنقل وأنظمة الإنترنت، علماً أنها في العادة تترك أمر مراقبة الجماعات المتطرفة والتحقيقات المتعلقة بالإرهاب لمكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي آي». لكن حجم الموظفين فيها، الذي يبلغ ثمانية أضعاف عدد موظفي «أف بي آي»، أفسح المجال لانخراطها أكثر في مواجهة «الإرهاب الداخلي»، على الرغم من المخاوف من تأثير تمدد مهمة الوزارة على الحريات في الداخل. وأدت الوزارة دوراً في الفترة التي سبقت تنصيب الرئيس جو بايدن، في 20 يناير/كانون الثاني الماضي، باستخدامها نظامها الخاص بـ«الإرهاب» لتحذير الجمهور من الهجمات التي تشنها الجماعات المحلية. وحذّرت من «بيئة تهديد متزايدة في الولايات المتحدة». وجاء في التحذير أن «المتطرفين العنيفين، المدفوعين بمحفّزات أيديولوجية، في سياق اعتراضهم على الانتقال الرئاسي (تحديداً اقتحام كابيتول هيل)، وفي ظلّ ادّعائهم المظلومية المبنية على معلومات كاذبة، يمكن أن يستمروا في التعبئة للتحريض أو ارتكاب العنف». وألمحت الوكالة على لسان وزير أمنها بالوكالة السابق، تشاد وولف، إلى أنها «لا تملك الحق لحماية كابيتول هيل»، في سياق تحديد مسؤوليتها الداخلية.

ويعود السبب إلى أن دورها أساساً كان وقائياً وليس تحقيقياً، أي أنها تُصدر تنبيهات وتحذيرات وتقارير حول أعمال عنف محتملة، وتترك مهمة تطبيق القانون لـ«أف بي آي» أو الشرطة المحلية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون.

توقع أحد المراقبين الأمنيين تطور المعلومات المضللة

التحقيقات المتعلقة بالإرهاب تترك بالعادة لـ«أف بي آي»

لكن الوزارة تعرضت للانتقاد من الحزب الديمقراطي في بورتلاند بولاية أوريغون، خلال الاحتجاجات التي عمّت البلاد بعد مقتل المواطن الأسود جورج فلويد على يد أربعة ضباط شرطة بيض، في 25 مايو/أيار الماضي في مينيابوليس بولاية مينيسوتا. وكان الرئيس السابق دونالد ترامب يدعم الحملة الأمنية على أساس رسالة «القانون والنظام»، التي رددها قادة وزارة الأمن الداخلي، والتي غذت تسييس الدور المحلي للوزارة. وهو ما دعا وولف إلى إبداء امتعاضه من السلوك المتناقض بين بورتلاند و«كابيتول هيل»، فقال: «أرّحب بدعوات الديمقراطيين والجمهوريين للتركيز على التطرف الداخلي، لكنني أشعر بالإحباط، بسبب خوضنا الأمر عينه في بورتلاند في الصيف الماضي، ولم يتحدث معنا أحد بهذا الشأن». لكن مهمة الوزارة لا يبدو أنها ستنتهي قريباً، فقد حذّرت المستشارة السابقة في الوزارة، إليزابيث نيومان، خلال جلسة استماع في الكونغرس، في الشهر الحالي من احتمال استمرار «التهديد الداخلي من 10 إلى 20 عاماً». ما يعيد إلى الأذهان حديث الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش عن «الحرب على الإرهاب»، بعد 11 سبتمبر، والتي «ستستمر أكثر من 10 سنوات». وهو ما يضفي المخاوف من احتمال تطوّر الإرهاب الداخلي، وتطوّر أساليب مواجهته في المقابل.

وعدا مخاطر العنصرية واليمين المتطرف، فقد شدّد محللون وأمنيون أميركيون، في معرض قراءتهم للتحولات الأمنية في الفترة الماضية، على ضرورة التركيز على «الإرهاب الداخلي» وأولويته على حساب الاختراق الإلكتروني من جهات خارجية، مثل روسيا وإيران والصين، وعلى الديون وعلى الاقتصاد العالمي. وتطرق أول مسؤول لأمن المعلومات في الولايات المتحدة، غريغ توهيل، في مقال كتبه لموقع «هوملاند سيكيوريتي توداي»، إلى مسألة التقدم المشجع في تطوير لقاحات كورونا وكيف أنه يجب أن يكون توزيع اللقاح وتطبيقه على نطاق واسع على السكان الأميركيين أولوية قصوى، لكنه توقف عند ضرورة أن يتزامن توزيع اللقاحات، مع «الجمع الدقيق والكامل للبيانات المرتبطة به»، خصوصاً في ظل المعلومات المضللة التي تنتشر. واعتبر أن «الأمر سيشكّل تحديات خاصة لصانعي السياسات، بفعل الانغماس في معالجة القضايا التي عمدوا إلى تأجيلها سابقاً، مثل أمن الهوية والخصوصية».

وركز توهيل على المعلومات المضللة، كجزء من الحرب الإلكترونية، وعرّفها كالتالي: «إنها الإنشاء المتعمّد للمعلومات الخاطئة، المصممة قصداً لاستدعاء ردود حادة والتأثير على الجماهير المستهدفة. وما يعزز قوة هذه المعلومات، هو مشاركتها بطريقة غير مقصودة من مرتادي وسائل التواصل الاجتماعي، من دون التحقق من مصدرها ودقتها». وأعطى مثالاً على ذلك حين تمّ «استخدام المعلومات المضللة للهجوم على نزاهة نظام الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة والمؤسسات الأميركية». وتوقع «استمرار ضخّ المعلومات المضللة، وحتى تطويرها».

ورأى أن «حملات التضليل الإعلامي عززت الاستقطاب الحاد للنسيج الاجتماعي الأميركي، حتى أن البعض توقع أننا نتجه نحو حرب أهلية»، مشيراً إلى أنها «قد تكون معلومات مضللة مصممة عن عمد للتحريض على العنف». ودعا إلى اعتماد ثلاث خطوات، أولها إعلام الجمهور بأنهم يتعرضون للهجوم، وعلى صانعي السياسات من الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، العمل على هذا الأساس. ثاني تلك الخطوات، منح الشعب الأميركي الأدوات اللازمة لمواجهة التهديد، عبر تغيير قواعد توجيه الإعلانات والمحتوى الرقمي إلى الجمهور، إذ تحلّل المنصات سجلات التصفح الخاصة بك وتقدّم المحتوى الذي تعتقد أنك ستهتم به. فهي تتبع المكان الذي ترغب في الحصول على معلوماتك منه وتعطي الأولوية لتلك المصادر. والنتيجة هي أن العديد من الأميركيين عالقون في مكان لا يرون فيه سوى معلومات مصممة لتتوافق مع آرائهم المسبقة والمفضلة. واعتبر أن الجهات الخبيثة تدرك هذا وتغذي تلك المحركات لتوجيه المشاعر والآراء لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقال: يمكننا تغيير الخطاب العام من خلال تشجيع الجمهور على «تغيير القناة» والبحث عن مصادر معلومات أخرى، بما في ذلك تلك التي لا تتبنى آراء أو استنتاجات نتشاركها بشكل طبيعي. أما ثالث تلك الخطوات فمحاسبة كل من ينشر معلومات مضللة.

من جهته، رأى نائب المدير السابق لوكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة ماثيو ألبنس، في رأي كتبه لموقع «هوملاند سيكيوريتي توداي»، أن الهجرة وأمن الحدود، سيكونان عنوان العام الحالي، معتبراً أنهما تراجعا قليلاً في الفترة الماضية، بسبب كورونا. وأبدى اعتقاده بأن الخروج من التحديات التي يفرضها وباء كورونا، سيؤدي إلى انفجار الوضع الحدودي. ووضع خطوة إدارة جو بايدن بتجنيس ملايين المهاجرين في سياق إدراكها خطورة هذا الملف. في المقابل، اعتبر المساعد السابق في إدارة وكالة أمن البنى التحتية والأمن السيبراني «سي. آي. أس. إيه»، براين هاريل، أن الشركات اعتادت أمنياً على تأمين شبكاتها وبنيتها التحتية، من دون التطرق إلى «الطرف الثالث». وذكر في حديث لموقع «هوملاند سيكيوريتي توداي»، أن المخترقين تمكنوا من التغلغل عبر «الطرف الثالث» في أي تعامل إلكتروني. ودعا هاريل إلى التنبه من تزايد النشاط السياسي المتطرف، من اليمين إلى اليسار، تحديداً حركة «كيو أنون» اليمينية المتطرفة. وذكر المسؤول السابق في وزارة الأمن الداخلي، توم إيسيغ، أن «أميركا قادرة على الانتصار بحرب تقليدية، لكننا الآن نبدو كمنزل منقسم، وهو ما يمنح الفرصة لخصومنا لضربنا». وقال في حديث لموقع «هوملاند سيكيوريتي توداي»: «لم نتمكن من التوصل إلى وضع حدّ للخصوم».

خاص

سد النهضة: تباين بشأن الوسطاء

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يعتبر السودان أن سد النهضة يشكل تهديداً لأمنه (عمر اردبم/الأناضول)

كشفت مصادر خاصة، عن خلافات في الرؤى بين مصر والسودان بشأن خطة التحرك الخاصة بأزمة سد النهضة والمماطلة الإثيوبية. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن الخلاف الرئيسي بين القاهرة والخرطوم في هذا الصدد، يتمثل في الاعتماد على وساطة دولة الكونغو الديمقراطية، التي انتقلت إليها رئاسة الاتحاد الأفريقي، خلفاً لدولة جنوب أفريقيا. وأضافت المصادر، أن القاهرة تتبنى رؤية خاصة بمنح دولة الكونغو الفرصة للوساطة، بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، وذلك في إطار استنفاد كافة الخطوات الرسمية والتفاوضية، قبل التوجه إلى مجلس الأمن الدولي. وتابعت المصادر «في المقابل لا يرى السودان في الاكتفاء بالكونغو كوسيط منفرد خياراً صحيحاً»، مرجعاً ذلك «لكون الكونغو ليس بمقدورها القيام بتلك المهمة، وكذلك عدم قدرتها على إقناع أديس أبابا بتغيير مواقفها».

وكشفت المصادر أن السودان قدم مقترحاً لمصر، بإشراك أطراف ذات ثقل دولي، بإمكانها أداء دور في الضغط على إثيوبيا. وأشارت إلى أن الخرطوم طرحت على القاهرة إشراك كل من لندن، التي قدمت للخرطوم إشارات إيجابية بشأن استعدادها للمشاركة في الوساطة، بالإضافة للاتحاد الأوروبي كشريكين أساسيين في الوساطة. وحمل وزير الري الإثيوبي سيليشي بيكيلي أخيراً مصر والسودان مسؤولية عدم التوصل لاتفاق بشأن سد النهضة، مشيراً إلى أن أديس أبابا «مرنة جداً» بالمفاوضات. وأكد رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، من جهته، أن سد النهضة يشكل تهديداً لأمن نحو 20 مليون سوداني، لافتاً إلى أن حل مسألة السد يجب أن يتم وفق القانون الدولي. وقال حمدوك: «متفقون على المضي قدماً لحل ملف سد النهضة ضمن الحلول الأفريقية».

وكانت وزارة الخارجية المصرية أعلنت، منتصف يناير/كانون الثاني الماضي، أن الاجتماع السداسي الذي عقد، لبحث أزمة سد النهضة أخفق في تحقيق أي تقدم. وعزت الإخفاق في إحراز تقدم إلى «خلافات حول كيفية استئناف المفاوضات والجوانب الإجرائية ذات الصلة بإدارة العملية التفاوضية». وأعلنت الخرطوم أنه «لا يمكن الاستمرار» في ما وصفته بـ«الدائرة المفرغة من المباحثات الدائرية إلى ما لا نهاية، بالنظر لما يمثله سد النهضة من تهديد». وذكرت وكالة الأنباء السودانية أن «الاجتماع السداسي، بين وزراء الخارجية والري في السودان ومصر وإثيوبيا، فشل في التوصل لصيغة مقبولة لمواصلة التفاوض حول سد النهضة الإثيوبي».

تقرير

اشتية يحذر من عزل القدس
«الصندوق اليهودي» أمام «الجنائية»

رام الله ـ **العربي الجديد**

كشف رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية عن إدراج فلسطين الصندوق القومي اليهودي، الذي سينشط في الضفة الغربية والقدس المحتلة، كأحد أدوات الاستيطان أمام المحكمة الجنائية الدولية لتتم مقاضاته هناك. وأوضح اشتية، في كلمة بمستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة الفلسطينية في رام الله، أمس الاثنين، أن الصندوق القومي اليهودي سينشط في الضفة الغربية والقدس، طالباً من الفلسطينيين «الحذر من محاولات تزوير وخداع، والاهتمام بأراضيهم، وزراعتها، والحفاظ عليها كما كان دائماً». وأوضح اشتية أنّ الصندوق القومي اليهودي «مسجل في بريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل كجمعية خيرية، يتقاضى تبرعات ومعفي من الضرائب، وهذه الأموال تستخدم في بناء المستعمرات، وهذا غير قانوني وغير شرعي».

وشدد رئيس الوزراء الفلسطيني على رفع كافة الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني إلى المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها جرائم حرب وفق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، خاصة تلك المتعلقة بتهجير المواطنين، وإزالة التجمعات البدوية والرعوية في الأغوار، ومسافر يطا، وغيرها من التجمعات، في انتهاك فاضح للقانون الدولي، وتحدٍ لإرادة المجتمع الدولي التي أعربت عن إدانتها تلك الانتهاكات، وطالبت بوقفها. وتطرّق اشتية إلى إرهاب المستوطنين المنظم، خلال الأيام الماضية، بحق أبناء الشعب الفلسطيني، والذي ذهب ضحيته بلال بواطنة من البيرة وعزام عامر من كفر قليل في نابلس، بعد تعرضهما للدهس من قبل مستوطنين، إضافة إلى عمليات الاعتداء على الأراضي في العديد من القرى والبلدات، والتي تسببت في إصابة عشرات الفلسطينيين دفاعاً عن بيوتهم وأراضيهم.

ودان اشتية محاولات سلطات الاحتلال إقامة مستوطنة «E1»، التي ستضم 12 ألف وحدة، وسيتم ربطها بمستوطنة «معاليه أدوميم»، وما سيتبع ذلك من عزل لمدينة القدس المحتلة عن الأغوار، وفصل شمال الضفة عن جنوبها. وطالب المجتمع الدولي والإدارة الأميركية الجديدة بالتدخل لمنع تنفيذ هذا المخطط، الذي من شأنه أن يقوض حل الدولتين.

رصد

مبادرة كندية ضد الاحتجاز التعسفي

أطلقت كندا، أمس الإثنين، مبادرة تضم 58 دولة، تهدف إلى منع الدول من احتجاز مواطنين أجانب لاستخدامهم كورقة ضغط دبلوماسي، وهي ممارسة تقول أوتاوا وواشنطن إن الصين ودولاً أخرى تستخدمها. ووقّع وزراء الخارجية الدول التي انخرطت في المبادرة، على إعلان غير ملزم للتنديد بما وصفه وزير الخارجية الكندي مارك غارنو بالسلوك غير المقبول. وقال غارنو إن «انتزاع الناس من عائلاتهم، واستخدامهم للمساومة، أمر يخالف القانون ويتنافى مع الأخلاق»، واصفاً مبادرة بلاده بأنها الأولى من نوعها. وأكد أن المبادرة لا تستهدف أي دولة، كما أن نصّها لا يتضمن ذلك، لكنه شدّد على أن الهدف منها هو زيادة الضغط الدبلوماسي على البلدان التي تحتجز مواطنين أجانب، وتلك التي قد ترغب في القيام بذلك. ومن بين الدول الموقعة على المبادرة، اليابان وبريطانيا وأستراليا، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (27 دولة). وقال مسؤول كندي لوكالة «رويترز»، إن المبادرة جاءت بسبب مخاوف من احتجاز الصين وإيران وروسيا وكوريا الشمالية لمواطنين أجانب. وقبل تدشين الإعلان، نقلت صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية المدعومة من الدولة، عن «خبراء» اعتبارهم أن المبادرة بمثابة «هجوم عدائي غير مدروس، هدفه استفزاز الصين».

(رويترز)

وصف غارنو المبادرة بأنها الأولى من نوعها (روجيريو باربوزا/فرانس برس)

الحدث

غارات متواصلة في الشمال العراقي
أنقرة وواشنطن: أزمة بعهد بايدن

برزت أزمة جديدة بين تركيا والولايات المتحدة على خلفية بيان الأخيرة مساء الأحد حول إعدام 13 تركياً في العراق

أدى إعدام 13 تركياً في شمال العراق، إلى نشوب أول أزمة بين تركيا وأميركا في عهد الرئيس جو بايدن، مع اتهام أنقرة واشنطن بدعم حزب «العمال الكردستاني»، المتهم الأول من قبل أنقرة بتنفيذ الجريمة، وذلك على الرغم من بيان التعزية الذي أعلنته وزارة الخارجية الأميركية، مساء أول من أمس الأحد. واستدعت وزارة الخارجية التركية، أمس الإثنين، السفير الأميركي لدى أنقرة ديفيد ساترفيلد لتبلغه «بأشد العبارات» رد فعل تركيا على بيان الولايات المتحدة. وكانت الخارجية الأميركية قد نددت بمقتل الأتراك الـ13. وقال المتحدث باسم الخارجية نيد برايس إن «الولايات المتحدة تستنكر قتل مواطنين أتراك في كردستان العراق». وأضاف أنه إذا صحت التقارير التي تشير إلى مسؤولية حزب العمال الكردستاني «فإننا نندد بهذا العمل بأشد العبارات الممكنة». وأعرب عن «بالغ حزن» واشنطن و«وقوفها إلى جانب تركيا، الدولة الحليفة في الأطلسي»، متقدمة بالتعازي لعائلات الضحايا.

من جهته انتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الولايات المتحدة والغرب، في المؤتمر السابع لحزب «العدالة والتنمية» في ولاية ريزه، شمالي شرق تركيا. وتوجّه لواشنطن بالقول: «تدّعون أنكم لا تقفون بجانب العمال الكردستاني وقوات سورية الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردية، لكنكم لا شكّ تدعمونهم وتساندونهم». وقال: «الآن صدر بيان من الولايات المتحدة. إنه مزحة. ألم يكن من المفترض أن تقفوا ضد حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب؟ من الواضح أنكم تدعمونهم وتقفون وراءهم». ودعا الغرب إلى التراجع عن دعم «العمال الكردستاني»، مشيراً إلى أن جيش بلاده حيّد 42 مسلّحاً خلال المرحلة الأولى من عملية «مخلب النسر 2»، شمالي العراق. وأضاف «إذا كنتم تريدون استمرار علاقات التحالف مع تركيا على صعيد المجتمع الدولي وحلف شمال الأطلسي، فعليكم التراجع عن الوقوف بجانب الإرهابيين». وشدّد على أن «كل من يقدم الدعم للعمال الكردستاني أو يؤيده أو يتعاطف معه، يداه ملطختان بدماء المواطنين الأتراك الـ13 الذين قُتلوا في (منطقة) غارا (شمالي العراق)». وتابع قائلاً: «كل وسائل التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى أجهزة دعائية للمنظمات الإرهابية مسؤولة عن مقتل الأبرياء الـ 13». وشدّد على أن «أنقرة متفقة مع كل من حكومتي بغداد وإقليم كردستان في شمال العراق على اجتثاث المنظمة الإرهابية من جذورها». واعتبر أنه «لم يعد بإمكان أي دولة أو مؤسسة أو كيان أو شخص مساءلة تركيا عن عملياتها في العراق وسورية، بعد مجزرة غارا»، وأن «أياً من قنديل وسنجار (معاقل العمال في شمال العراق)، وسورية، لم تعد أماكن آمنة للإرهابيين بعد الآن».

في هذه الأثناء، نفى والي ملاطية التركية، أيدين باروش، الادّعاءات بمقتل المواطنين الأتراك في غارة جوية، مبيناً أن الطب العدلي أكد مقتل أحدهم برصاصة في الصدر، والآخرين برصاصات في الرأس من مسافة قريبة. في غضون ذلك، واصلت المقاتلات التركية استهداف ما يعتقد أنها معاقل لـ«الكردستاني» في شمالي العراق. وقالت مصادر أمنية، أمس الاثنين، إن مقاتلات تركية قصفت ما لا يقل عن أربعة مخابئ لمسلحي حزب «العمال الكردستاني» في قريتي ميرسيدا وإيكمالي الواقعتين على سفح جبل بخيرا، التابع لبلدة شيخان شرقي دهوك ضمن إقليم كردستان العراق. وقال مسؤول محلي في بلدة شيخان التابعة لمحافظة دهوك، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن القصف وقع في قريتين هجرهما أهلها منذ مدة ليست قصيرة بسبب مسلحي حزب العمال الذي يحتل مرتفعات جبل بخيرا والمناطق المحيطة بها بالكامل. وأضاف أن القصف تسبب بانفجارات ثانوية، يُعتقد أنها ناجمة عن مخازن سلاح تم تدميرها من قبل الطيران التركي في تلك الضربات. وأكد عدم القدرة على معرفة حجم الخسائر جراء الضربات في صفوف الحزب، بسبب خضوع المنطقة لهم بشكل كامل وخلوها من قوات «البشمركة».

من جهته، أكد الخبير بالشؤون السياسية في إقليم كردستان العراق، سامان برواري، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن مسلحي حزب «العمال» يحاولون تعويض المناطق التي خسروها على الحدود بالتمدد داخل مدن جديدة في إقليم كردستان، وهو ما يجعل من احتمالية صدام مسلح بين «البشمركة» ومسلحي الحزب محتملة وبأي وقت. ووصف مسلحي «الكردستاني» بـ«نقطة جذب مشاكل أمنية خطيرة لكل العراق»، وحمّل «حكومة بغداد بالدرجة الأولى نتائج ما وصلت إليه المعادلة في المناطق الشمالية من العراق، الذي تحول لمناطق عسكرية ومواجهة مستمرة أسفرت عن تهجير أكثر من 500 قرية خلال السنوات الثلاث الماضية».

إلى ذلك، أوقفت الشرطة التركية أمس 718 شخصاً بينهم قياديون في حزب «الشعوب الديمقراطي» للاشتباه بارتباطهم بحزب «العمال الكردستاني». وأفادت وزارة الداخلية، بأنه تمّت «مصادرة عدد كبير من الأسلحة والوثائق والمواد الرقمية الخاصة بالمنظمة (الإرهابية) خلال مداهمات»، موضحةً أن العمليات شملت 40 مدينة في البلاد.

(العربي الجديد، الأناضول، رويترز، فرانس برس)

بيان تعزية أميركي بمقتل الأتراك الـ13 يستفزّ أنقرة

أردوغان: متفقون مع بغداد وأربيل على ضرب «الكردستاني»

أردوغان في مؤتمر ريزه أمس (الأناضول)

تقرير

غائب دائم عن البرلمان المصري
مطالبات باستقالة عبد العال

القاهرة ـ **العربي الجديد**

طالب عددٌ من أعضاء مجلس النواب المصري، أمس الإثنين، رئيس المجلس السابق علي عبد العال، بتقديم استقالته من عضوية البرلمان، في حال استمرار تغيبه عن حضور جلساته العامة ولجانه النوعية. ودعا المطالبون رئيس المجلس حنفي جبالي، إلى تطبيق أحكام لائحة البرلمان الداخلية على عبد العال، وحرمانه من مكافآت وبدلات حضور الجلسات لعدم استحقاقها له. ونصّت المادة 362 من لائحة المجلس على أنه «لا يجوز لعضو المجلس أن يتغيب أكثر من 3 جلسات في الشهر، إلا إذا حصل على إجازة أو إذن من المجلس لأسباب تبرر ذلك. وإذا تغيب العضو عن حضور جلسات المجلس أو لجانه بغير إجازة أو إذن، أو لم يحضر بعد مضي المدة المُرخص له فيها، اعتبر متغيباً دون إذن، ويسقط حقّه في المكافأة عن مدة الغياب».

وشدد رئيس حزب «العدل»، النائب عبد المنعم إمام، على ضرورة تطبيق لائحة الغياب على عبد العال، نظراً لتغيبه عن جلسات المجلس من دون إذن، منذ انعقاد البرلمان في فصله التشريعي الجديد قبل أكثر من شهر. وقال إمام خلال جلسة عامة للبرلمان، عقدت أمس، إن «جميع النواب لاحظوا الفرق الكبير بين إدارة هذا المجلس والمجلس السابق، وأداء رئيس البرلمان الحالي، ورئيسه السابق، والذي يرفض الحضور رداً على عدم الإبقاء عليه في منصبه». وأضاف «رئيس المجلس السابق لديه كافة الخيارات، فإما أن يحضر جلسات البرلمان مثل أي نائب، أو أن يستقيل». بدوره، رأى وكيل لجنة الخطّة والموازنة في البرلمان، ياسر عمر، إنه «إذا زهد عبد العال في قبول البدلات المالية، فعليه أن يعلن تبرعه بها إلى أيّ من جهات الدولة». كما دعا رئيس حزب «الإصلاح والتنمية»، عضو مجلس النواب السابق، محمد أنور السادات، عبد العال للاستقالة، متسائلاً «هل الامتناع عن الحضور هو الحل، أم الخروج بإرادتك للحفاظ على ماء الوجه، منعاً لتطبيق أحكام اللائحة؟».

وفي 12 يناير/ كانون الثاني الماضي، غادر عبد العال مبنى البرلمان وسط القاهرة، عقب أدائه اليمين الدستورية في الجلسة الافتتاحية للمجلس الجديد، إثر استقرار حزب «مستقبل وطن» الحائز على الأغلبية على ترشيح رئيس المحكمة الدستورية السابق، حنفي جبالي، رئيساً للمجلس بدلاً منه. ومنذ حينها، لم تطأ قدماه المجلس مجدداً. وجاءت الإطاحة بعبد العال من منصبه، بناءً على توصية من دائرة الرئيس عبد الفتاح السيسي المقربة، وتلقي الرئاسة تقارير من جهات سيادية، توصي بعدم تجديد الثقة له، بسبب الرفض الشعبي الواسع لأدائه.

شرق غرب

السودان: حزب الأمة يطالب بحل «إزالة التمكين»

طالب «حزب الأمة» السوداني، أمس الإثنين، بحل «لجنة إزالة التمكين» الحكومية، والتي تهدف إلى إزالة آثار تمكين نظام عمر البشير ومحاسبة رموزه على اتهامات بالفساد. ودعا الحزب إلى استبدال اللجنة بـ«مفوضية مكافحة الفساد»، منتقداً أداءها الذي اعتبره «مؤججاً للصراع» في البلاد، ومتهماً اللجنة «بالتغول على مهام الأجهزة العدلية».

(الأناضول)

جاووش أوغلو يلتقي نظيره الإثيوبي

التقى وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، أمس الإثنين، نظيره الإثيوبي ديميكي ميكونن، في أنقرة. وأكد جاووش أوغلو، خلال اللقاء، أن بلاده ترتبط بعلاقات دبلوماسية قوية تاريخياً مع إثيوبيا، مشدداً خلال افتتاح مبنى السفارة الإثيوبية الجديد في العاصمة التركية، على الشراكة العميقة التي تربط البلدين، فيما أكد نظيره الإثيوبي على استعداد أديس أبابا لتقوية التعاون مع أنقرة.

(الأناضول)

ألمانيا: اتهام 5 طاجيك بالانتماء لـ«داعش»

أعلن مكتب المدعي الاتحادي الألماني، أمس الإثنين، إن اتهامات وجهت لخمسة من مواطني طاجيكستان اعتقلوا العام الماضي، بالانتماء لـ«داعش»، والإعداد لأعمال عنف إرهابية من خلال جمع تبرعات وتجنيد أشخاص. وقال المكتب في بيان إن أحد المتهمين، ويدعى عزيز جون ب، يشتبه بأنه على صلة باثنين من قيادات التنظيم في أفغانستان. ويشتبه بأن المتهمين ينتمون لخلية لـ«داعش» في ولاية شمال الراين فستفاليا. وقال البيان إن بعضهم كانوا على صلة بمنفذي هجومين في فيينا واستوكهولم.

(رويترز)

لافروف يحمّل بروكسل مسؤولية هدم العلاقات

أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف (الصورة)، أمس الاثنين، استعداد موسكو لمناقشة المشكلات المتراكمة في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، محملاً بروكسل المسؤولية عن «هدم هيكل العلاقات». وقال لافروف خلال محادثات مع نظيره الفنلندي بيكا هافيستو، في سانت بطرسبورغ: «نحن مستعدون لمناقشة المشكلات عندما يلبي ذلك مصالح روسيا الاتحادية»، لكنه رأى أن «هيكل العلاقات تم هدمه عن قصد بمبادرة من بروكسل».

(العربي الجديد)

الكونغو الديمقراطية: قتلى بهجوم لمتطرفين

أعلن الجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة «تجمع احترام حقوق الإنسان»، أمس الإثنين، أن مسلحين يشتبه أنهم متطرفون قتلوا جنوداً ومدنيين، في هجوم على قرية نداليا في إقليم إيتوري، شمال شرقي البلاد. وقال منسق الجماعة، كريستوف مونيانديرو، إن المهاجمين فتحوا النار عند دخولهم أول من أمس القرية، وأن المعاينة أكدت مقتل 13 مدنياً، فيما أكد المتحدث باسم الجيش جوليس نجونغو تشيكودي مقتل 3 جنود أثناء صدّ الهجوم.

(رويترز)

طهران تمنع وكالة الطاقة من مواصلة التفتيش

قطر تحاول التهدئة

بات عامل الوقت أساسياً في موضوع وقف إيران تنفيذ البرتوكول الإضافي من الاتفاق النووي في 21 فبراير، وسط حراك دبلوماسي قطري جديد

طهران ـ **صابر غل عنبري**

خرجت إيران بمواقف جديدة أمس الإثنين، واضعة الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن، في مصاف الإدارة السابقة بقيادة دونالد ترامب، بينما سُجلت زيارة وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى طهران أمس، في إطار جهود الدوحة لتهدئة التوتر الغربي ـ العربي مع طهران، وهي التي سبق لها أن عرضت التوسط بين أميركا وإيران.

وبعد اللقاء الذي عُقد بين الوزير القطري ونظيره الإيراني محمد جواد ظريف، قال ظريف: «يجب التعاون بين دول المنطقة للوصول إلى ترتيبات إقليمية مستقرة»، معتبراً أن «للعلاقات الإيرانية القطرية دوراً مهماً في تحقيق ظروف مستقرة في المنطقة». وأضاف أن «إيران مستعدة لتوسيع التعاون الإقليمي في جميع المجالات». من جهته، أكد الوزير القطري أن «المنطقة بحاجة إلى توجه جديد وتعاون شامل بين دولها»، مشدّداً على أن «قطر مستعدة لأداء دور محوري ومؤثر لتحقيق الاستقرار وخفض التوترات في المنطقة». وكانت مصادر إيرانية مطلعة قد كشفت لـ«العربي الجديد»، قبل الزيارة القطرية، أنها «تأتي في سياق محاولات قطرية لنزع فتيل أزمة الموقف من تنفيذ الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة». وأضافت أن قطر تبذل جهوداً «كبيرة» منذ فترة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين للوصول إلى حل للأزمة، وخفض التوترات في المنطقة.

في هذه الأثناء، أعلن السفير الإيراني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كاظم غريب ابادي، على تويتر، أمس الاثنين، أن طهران أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن خطتها لإنهاء سلطات التفتيش الشاملة الممنوحة للوكالة بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015. وقال كاظم غريب ابادي «سيتم تنفيذ قانون (أقره) البرلمان في الوقت المحدد وتم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية اليوم (أمس الإثنين) لضمان الانتقال السلس إلى مسار جديد في الوقت المناسب. وبعد كل شيء، النوايا الحسنة تجلب النوايا الحسنة!».

وبالتزامن أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أن موقف الإدارة الأميركية الجديدة تجاه الاتفاق النووي لم يتغير، والعقوبات على بلاده متواصلة. وقال إن هذه الإدارة لا تزال تواصل نهج الإدارة الأميركية السابقة، داعياً إياها إلى تغيير سياسة الضغوط القصوى. وفي السياق، هدد خطيب زادة في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، بأن طهران ستوقف تنفيذ البروتوكول الإضافي بدءاً من 21 فبراير/شباط الحالي، في حال عدم تنفيذ أطراف الاتفاق النووي تعهداتها ولم ترفع العقوبات حتى هذا التاريخ. وأكد أن الحكومة الإيرانية ملزمة بوقف العمل بهذا البروتوكول وفق القانون الذي أقره البرلمان الإيراني، مشيراً إلى أن ذلك «يعني وقف عمليات التفتيش خارج اتفاق الضمانات»، وهو نظام للتفتيش والتحقق من الاستخدامات السلمية للمواد النووية كجزء من معاهدة حظر الانتشار النووي. وأضاف أن تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية «سيستمر، لكن سيتم وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي»، لافتاً إلى أنها عضو في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وبحسب موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنّ «البروتوكول الإضافي ليس اتفاقاً قائماً بذاته، بل هو بروتوكول لاتفاق ضمانات يوفر أدوات إضافية للتحقق من البرنامج النووي للدول». ويزيد البروتوكول الإضافي بدرجة كبيرة من قدرة الوكالة على التحقق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية في الدول المرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة. وفي معرض الرد على سؤال بشأن تلميحات إيرانية أخيرا بالتوجه نحو صناعة الأسلحة النووية، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إن «موقف الجمهورية الإسلامية بشأن سلمية أنشطتها النووية لم يتغير وفتوى القائد (علي خامنئي) بحظر الأسلحة النووية ما زالت قائمة».

> طهران ستوقف تنفيذ البروتوكول الإضافي بدءاً من 21 فبراير

وعن بدء إيران إنتاج اليورانيوم المعدني، قال خطيب زادة إن بلاده أولت ذلك اهتمامها في سياق تطوير العلم النووي الإيراني «لكنها في الاتفاق النووي أوقفت هذا المشروع»، معتبراً أن «اليورانيوم المعدني هو طريق الوصول إلى الوقود المتطور». وأشار إلى استخدام هذا الوقود في مفاعل بالعالم، مؤكداً أن طهران «لم تفعل شيئا سوى القيام بأنشطة بحث وتطوير لإنتاج وقود لمفاعل طهران» للبحوث النووية. ودعا الطرفين الأميركي والأوروبي إلى تنفيذ التزاماتهما بدلاً من توجيه انتقادات لإيران.

وكان وزير الاستخبارات الإيراني، محمود علوي، قد لمّح الأسبوع الماضي في لقاء تلفزيوني، في سياق حديثه عن البرنامج النووي الإيراني إلى احتمال تغيير الاستراتيجية النووية الإيرانية إذا استمرت الضغوط، وذلك من خلال القول إنه «إذا تم حشر قط في زاوية فيمكن أن يظهر منه سلوك لا يظهر من قط حرّ». وأضاف أنه «إذا دفعوا إيران إلى تلك الاتجاهات (الأسلحة النووية) فإيران ليست هي المقصرة بل التقصير يقع على عاتق من دفعها».

في سياق منفصل، أعلن الجيش الإيراني، أمس، عن مناورات إيرانية روسية مشتركة اليوم الثلاثاء في مياه شمال المحيط الهندي، وفق ما أورده المركز الإعلامي للجيش. وأضاف أن المناورات بعنوان «الحزام الأمني البحري»، مشيرا إلى مشاركة وحدات السطح البحرية ووحدات جوية من السلاح البحري من البلدين في هذه المناورات.

مناورات بحرية إيرانية ـ روسية اليوم في المحيط الهندي (الأناضول)